

أجیاد للذوراق المالفة
Ajiad Securities



اتفاقفة التداول فف البورصات الأجنبفة

اتفاقية التداول في البورصات الأجنبية

تم إبرام اتفاقية خدمة التداول في البورصات الأجنبية هذه ("الاتفاقية") في --/--/-- فيما بين:

الفريق الأول: شركة أجياد للأوراق المالية ذ.م.م.	الفريق الثاني:
عنوانها : عمان - الشميساني - مجمع بنك الاسكان	عنوانه :
ص.ب 930693 عمان 11193	ص.ب :
هاتف : +962 6 5622268 - +962 6 5622269	هاتف :
فاكس : +962 6 5622293	فاكس :
الموقع الإلكتروني: www.ajiadsecurities.com	الموقع الإلكتروني:
البريد الإلكتروني: info@ajiadsecurities.com	البريد الإلكتروني:

يشار إلى الفريق الأول أو الفريق الثاني منفردين باسم "الطرف" أو "الفريق" ويشار إليهما معا باسم "الطرفين" أو "الفريقين".
ويشار أيضا للفريق الأول هنا وفيما بعد في هذه الاتفاقية بالـ (الشركة) ويشار كذلك للفريق الثاني هنا وفيما بعد في هذه الاتفاقية بـ(العميل).

المقدمة

حيث أن؛

- أ- الفريق الأول شركة وساطة مالية مسجلة لدى دائرة مراقبة الشركات في وزارة الصناعة والتجارة وهيئة الأوراق المالية ولديها الموافقات القانونية والتنظيمية اللازمة لممارسة أعمال الوساطة المالية بما فيها العمل كوسيط لحساب الغير في البورصات الأجنبية (وهو كل سوق مالي خارج المملكة الاردنية الهاشمية سواء كان منظماً او غير منظم يتم فيه التعامل بالأوراق المالية على اختلاف أنواعها أو العملات الأجنبية أو المعادن الثمينة أو أي سلع أو أدوات مالية أخرى بالبورصات الأجنبية) عن طريق وسيط و/أو وسطاء خارجين (أجانبين) حسب قانون الأوراق المالية والأنظمة والتعليمات الصادرة عنه و/أو أية تعديلات تطرأ عليه مستقبلاً.
- ب- الفريق الثاني يرغب بالتعامل والتداول وشراء وبيعاً في الأوراق المالية المدرجة في البورصات الأجنبية وفقاً للأحكام والقوانين والأنظمة والتعليمات الصادرة من هيئة الأوراق المالية والهيئات الرقابية في البورصات الأجنبية.

وبعد أن اقر الطرفان باهليتهما وصلاحيتهما القانونيين لإبرام هذا العقد وعليه فقد اتفقا على ما يلي:

1- تعتبر مقدمة هذه الاتفاقية ونموذج طلب فتح الحساب واتفاقية التعامل بالأوراق المالية بين الشركة والعميل بكافة بنودها والشروط المتفق عليها فيها وملحق النشرة الارشادية الصادرة عن هيئة الاوراق المالية وكافة الملاحق الموقعة من قبل العميل جزءاً لا يتجزأ من هذه الاتفاقية وتقرأ معها كوحدة واحدة.

2- التعاريف

يكون للكلمات والتعابير الواردة في هذه الاتفاقية المعاني المخصصة لها ادناه ما لم يقتضي السياق خلاف ذلك:

أ- البورصات الأجنبية

الأسواق المالية المرخصة من قبل الجهات الرقابية والتشريعية في الدول التي يرغب العميل بالتداول بها سواء الاقليمية و/أو العالمية.

ب- الأوراق المالية

يقصد بها الأسهم والسندات والصكوك وصناديق الاستثمار المشترك وأدوات السوق المالي كسندات الخزينة وسندات الدين الخاص والعام والمشتقات المالية والأوراق المالية الأخرى المتداولة أو القابلة للتداول في البورصات الأجنبية.

ت- الحساب المجمع

الحساب الذي يتم من خلاله التعامل شراءً وبيعاً في البورصات الأجنبية والمفتوح باسم الشركة لصالح عملائها لدى الوسيط الأجنبي.

ث- الوسيط الأجنبي

ويقصد بها شركة الوساطة المرخص لها بالتداول بالأوراق المالية في الدولة التي يرغب العميل في التداول بها.

ج- يوم العمل

ويقصد بها ايام العمل المعتمدة في البورصات الاجنبية التي يتم التداول فيها.

ح- نموذج طلب فتح الحساب

ويقصد به كافة النماذج والمستندات والبيانات والتعهدات المقدمة والموقعة والمقر بها من قبل العميل الى الفريق الأول لفتح الحساب واستخدام النظام واية متطلبات اخرى قانونية او ادارية.

خ- كشوف الحساب

ويقصد به كشف بجميع الحركات والعمليات المبرمه على حساب العميل الذي تصدره الشركة له اما الكترونيا او من خلال اي وسيلة اخرى بصورة شهرية و/أو حسب طلب العميل.

د- وسائل الاتصال المعتمدة

ويقصد بها اي وسيلة يعتمد عليها العميل في نموذج طلب فتح الحساب لتلقي المعلومات والمراسلات المتعلقة بالحساب وتكون اما (الهاتف و/أو الواتس آب و/أو البريد الالكتروني و/أو اي وسيلة أخرى معتمدة لدى الشركة).

ذ- القوة القاهرة

ويقصد بها أي ظروف خارجة عن سيطرة وإرادة الشركة على سبيل المثال لا الحصر (انقطاع التيار الكهربائي و/أو السرقة و/أو كوارث طبيعية و/أو حروب و/أو هجمات ارهابيةالخ).

ر - نظام التداول الإلكتروني

هو النظام الذي يتمكن العميل من خلاله الدخول الى حساب التداول الخاص به وتنفيذ اوامره.

3- موضوع الاتفاقية: إن موضوع الاتفاقية هو قيام الفريق الأول بتقديم خدمات الوسيط لحساب الغير، حسب ما هو معرف في هذه الاتفاقية والقوانين والأنظمة والتعليمات السارية في المملكة الأردنية الهاشمية، وذلك لتمكين العميل من التعامل

شراء وبيعاً في الأوراق المالية المدرجة في البورصات الأجنبية بعد توقيع العميل على متطلبات فتح الحساب وملحقاتها حسب الأصول وموافقة الشركة على فتح هذا الحساب وتقديم هذه الخدمات حيث يتم فتح حساب خاص للفريق الثاني لدى الفريق الأول، ويقر العميل بأن رقم الحساب الخاص به هو معلومات سرية ولا يجوز استعماله الا من قبله او من قبل من يفوضه.

4- يفوض العميل الشركة تفويضاً مطلقاً غير قابل للتعديل أو الطعن بإجراء جميع عمليات التحويل باسم العميل والقيد على/حسابه و/أو حساباته لدى الشركة ويشمل ذلك على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

أ- قيد جميع عمليات بيع و/أو شراء الأوراق المالية في البورصات الأجنبية.

ب- استغلال رصيد العميل لتسديد قيمة الأوراق المالية التي تم شراؤها لمصلحة العميل في البورصات الأجنبية.

ت- إيداع ناتج بيع الأوراق المالية في البورصات الأجنبية بناءً على أوامر العميل بحال تحققها وقيد الربح و/أو الخسارة المتحققة أو غير المتحققة نتيجة ذلك بحسابه وذلك فور الانتهاء من اجراء التسويات اللازمة وتثبيتها في دفاتر وقيود الشركة.

ث- تحويل أي رصيد دائن بحساب العميل الى أي رصيد مدين بحسابات العميل الأخرى أو حسابات الغير التي يكفلها هذا الحساب وبالعكس.

ج- القيد على حساب/حسابات العميل أي مبالغ (دائنة و/أو مدينة) ناشئة عن تسويات مالية وإن نشأت بعد تاريخ الحركة.

ح- شطب أية أوراق مالية من حساب العميل سواء كانت مدرجة في أي سوق من الأسواق المالية التي يتعامل بها العميل نتيجة ان هذه الأسهم Worthless Shares و/أو Delisted Shares و/أو لم تعد مدرجة و/أو تم إيقافها عن التداول و/أو غير قابلة للتداول لأي سبب كان، وحسبما يرد من الوسطاء الأجبيين و/أو حسب تعليمات و/أو القوانين الصادرة وتعديلاتها من الجهات الرقابية و/أو التشريعية لهذه الأسواق.

وفي جميع الأحوال يتحمل العميل منفرداً ودون أية مسؤولية على الشركة و/أو على أي من موظفيها أي مسؤولية تنشأ عن عمليات القيد و/أو التحويل هذه.

5- من المتفق عليه بين الفريقين أنه سيتم تنفيذ تعليمات وأوامر العميل بالتداول بالأوراق المالية في البورصات الأجنبية من خلال الحساب المجمع للشركة من خلال الوسطاء الأجبيين الذين تتعامل معهم الشركة، ويتم عكس تداولات العميل ضمن دفاتر وقيود الشركة الداخلية حسب الأصول، وذلك مع مراعاة ما سيرد بالبند (8) أدناه.

6- تقوم الشركة بتنفيذ تعليمات وأوامر العميل بالتداول بالبورصات الأجنبية بموجب تعليمات العميل الا بالحالات المبينة بهذه الاتفاقية التي تجيز للشركة دون الرجوع للعميل القيام ببيعها و/أو أي جزء منها بالقدر الكافي لتسديد أي رصيد مدين متحقق بذمة العميل.

7- يفوض العميل الشركة تفويضاً مطلقاً غير قابل للتعديل أو الطعن بتنفيذ تعليماته وأوامره بالتداول بالأوراق المالية في البورصات الأجنبية بناءً على تعليماته الشفهية و/أو الهاتفية و/أو الخطية و/أو بالفاكس و/أو البريد الإلكتروني و/أو نظام التداول الإلكتروني و/أو التداول عبر الانترنت و/أو التطبيقات الإلكترونية و/أو أي وسيلة تقنية تحددها الشركة وتوافق عليها ودون أن تتحمل الشركة جزئياً أو كلياً أية خسائر مادية أو غير مادية أو أي ضرر أو عطل أو أرباح فائضة مزعومة تجاه العميل و/أو تجاه الغير والتي قد تنشأ نتيجة قبول الشركة و/أو تنفيذها لأوامر العميل. كما أنه يسقط أي ادعاء حول عدم صحة هذه التفاوض، كما أنه يسمح للشركة بالتسجيل الصوتي لأي تفويض شفوي أو هاتفي سواء لحسابه أو لحساب أي شخص كان لجميع الأوراق المالية المذكورة في التفويض الشفوي و/أو التفويض الخطي أو جزء منها. كما يقر العميل على اعتبار التسجيلات الهاتفية وسيلة صحيحة لغايات اثبات عمليات تداوله وتعليماته الصادرة للشركة وأنها بيئة قانونية قاطعة وملزمة له ويسقط حقه بالاعتراض عليها لأي سبب من الأسباب.

8- من المتفق عليه بين الفريقين أن الشركة تتعامل مع أكثر من عميل وأن أوامر شراء و/أو بيع الأوراق المالية في البورصات الأجنبية التي تصدرها الشركة للوسطاء الأجبيين قد تخص أكثر من عميل في آن واحد، وعليه فإن للشركة الحق في الخلط بين الأوراق المالية للعميل ولغيره من عملاء الشركة لدى أي وسيط أجنبي أو نظام مقاصة أو أي حافظ أمين معتمد لدى الشركة في البلد التي تحفظ فيه الأوراق المالية، بحيث تسجل الأوراق المالية باسم الشركة لدى الوسيط الأجنبي و/أو الوسطاء الأجبيين الذين تتعامل معهم الشركة؛ على أن يتم فصل الأوراق المالية الخاصة بكل عميل من عملاء الشركة ومن ضمنها العميل ولمصلحته في دفاتر وقيود الشركة فقط. ولهذه الغاية، فإن دفاتر وقيود الشركة فيما يتعلق بأوامر البيع والشراء والأسعار والعمولات هي المعتمدة حصراً دون غيرها لتحديد حقوق والتزامات العميل الناشئة عن أوامره بشراء و/أو بيع الأوراق المالية في البورصات الأجنبية، كما أن العميل يقر بعلمه وموافقته بحال كان العميل بائع أو مشتري ويوجد عميل آخر لدى الشركة يقابل طلب العميل و/أو أن تكون الشركة هي الطرف المقابل لأمر العميل فمن حق الشركة إتمام عملية البيع و/أو الشراء بالسعر والكمية المحددة من العملاء ومن ضمنهم العميل ويتم احتساب العمولات حسب الاتفاق كما لو أنها نفذت من خلال الوسيط الأجنبي وبدون اعتراض على ذلك من قبل العميل ويتم تثبيت ذلك في دفاتر وقيود الشركة.

9- من المتفق عليه بين الفريقين أنه يحق للشركة بحسب رأيها وحدها وبدون أدنى مسؤولية عليها رفض تنفيذ تعليمات و/أو أوامر العميل أو أي منها إذا اعتقدت بأن تنفيذ تلك التعليمات و/أو الأوامر أو أي جزء منها يشكل أو قد يشكل مخالفة قانونية أو سلوكية أو تهدد مصالحها و/أو ترتب على الشركة أية مسؤوليات أو التزامات أو خسائر.

10- حيث أن عمليات تداول الأوراق المالية في البورصات الأجنبية تتم بعملات مختلفة حسب متطلبات كل سوق مالي فإن العميل يوافق و بمجرد التوقيع على هذه الاتفاقية على فتح حسابات تلقائياً لدى الشركة بمختلف العملات المطلوب التداول بها في هذه الأسواق وبصرف النظر عن العملة المودعة منه ويقر العميل بمعرفته وموافقته على أنه في حال الدخول في عمليات تتطلب مبادلات بالعملات الأجنبية فإن أي ربح أو خسارة تنتج عن تقلبات سعر الصرف لتلك العملات ستكون على حساب العميل وسيتحمل وحده مخاطرها ودون أي مسؤولية على عاتق الشركة، ويفوض العميل الشركة بإجراء عملية تحويل العملة من الدينار الأردني و/أو الدولار الأمريكي و/أو غيرها من العملات وبالعكس بالطريقة وبالوقت الذي تراه الشركة مناسباً لإنجاز عمليات تداول الأوراق المالية التي تتم لمصلحته، ويتحمل العميل أية مصاريف أو فروقات ناتجة عن عملية التحويل وبدون أي اعتراض منه على ذلك كما يفوض العميل الشركة في هذه الحالة بقيد كافة تلك المصاريف وفروقات الأسعار على حسابه لديها، وكذلك يتحمل العميل مخاطر تحويل العملات وتقلبات أسعارها بجميع الحالات والتي منها على سبيل المثال لا الحصر الخسائر المتحققة و/أو غير المتحققة الناتجة عن عمليات التداول و/أو البيع لتغطية الحسابات بالعملات المختلفة وصيانة حسابه.

11- في حال تنفيذ أوامر وتعليمات العميل بشراء الأوراق المالية في البورصات الأجنبية دون توفر الأموال الكافية في حسابه ولأي سبب كان، فعليه أن يودع بحسابه لدى الشركة بأي طريقة كانت المبلغ الكافي لسداد قيمة الأوراق المالية المشتراة لصالحه بناءً على تعليماته و/أو أوامره مضافاً لها بدل العمولات والرسوم والمصاريف والغرامات والفائدة والضرائب و فرق الأسعار وغيرها من المبالغ بالغاً ما بلغت فوراً وبدون تأخير وبدون حاجة الى اشعار، وبحال مخالفة العميل لذلك فمن حق الشركة اتخاذ الإجراء التي تراه مناسباً و/أو بيع محفظة العميل جزئياً أو كلياً بما يعادل المبلغ المستحق للشركة مضافاً له بدل العمولات والرسوم والمصاريف والغرامات والفائدة والضرائب و فرق الأسعار وغيرها من المبالغ بالغاً ما بلغت، ويسقط العميل حقه مقدماً بالاعتراض على ذلك ويتحمل العميل أية خسارة تلحق بالشركة نتيجة ذلك، ويقر العميل بعلمه وموافقته بأنه للشركة الحق المطلق في اختيار الأوراق المالية التي يتم بيعها لغايات تسديد أي رصيد مدين بدمته لصالحها أو لصالح الغير.

12- يلتزم العميل بعدم اصدار أوامر للشركة ببيع أية أوراق مالية لا يملكها ويكون المسؤول الوحيد عن تغطيتها ودفع أثمانها وتحمل كافة العمولات والرسوم والمصاريف والغرامات والفائدة والضرائب و فرق الأسعار وغيرها من المبالغ بالغاً ما بلغت وجميع ما قد ينشأ عن ذلك من أضرار مادية ومعنوية وأية أضرار أخرى قد تلحق بالشركة وعلى سبيل المثال لا الحصر بحال قيام العميل ببيع أسهم مملوكة له ولكن تم تخفيض عددها نتيجة إعادة هيكلة رأسمال الورقة المالية التي قام بشرائها ونتيجة التسويات ظهر أن هناك أسهم مباعة بأكثر من الأسهم الفعلية بعد التخفيض.

13- من المتفق عليه بين الفريقين أنه بحال وجود أي اكتتابات خاصة و/أو عامة و/أو زيادة في رأسمال أو توزيعات لأرباح نقدية أو أسهم مجانية (منحة) أو ما شابه فيجب على العميل أن يتابع هذه الأمور بنفسه وأن يخبر الشركة بشكل صريح عن رغبته بالاستفادة منها لكي تتمكن الشركة من اتخاذ الاجراء اللازم لمصلحته، ويفوض العميل الشركة بقيد المبالغ اللازمة لتلبية طلبه وتعليماته وجميع المصاريف والنفقات والعمولات والفوائد والضرائب وبدل الخدمة وغيرها على حسابه لديها وقيد أية مبالغ نقدية أو أسهم مجانية (منحة) لحسابه بعد ورودها من مصادرها واستلامها و/أو قبضها

حسب الأصول وبدون أدنى مسؤولية على الفريق الأول، وللفريق الأول الحق برفض تقديم مثل هذه الخدمة بدون حاجة الى ابداء الأسباب ويتحمل العميل كامل الرسوم والمصاريف وبدل اتعاب تقديم الشركة لهذه الخدمة.

14- يقر العميل بعلمه وإدراكه وفهمه وإطلاعه على جميع القوانين والأنظمة والتعليمات والأعراف وعموماً جميع التشريعات التي تحكم التعامل بالأوراق المالية في البورصات الأجنبية، كما يقر بعلمه بجميع المخاطر التي تحيط بالتعامل بها وكذلك المخاطر التي لها علاقة بالأسواق المالية التي يرغب بالتعامل من خلالها وبأنه يتحمل وحده ومنفرداً مخاطر التعامل بها وكل ما قد يلحقه من خسائر مادية، ويتحمل كافة المخاطر الناتجة عن ذلك مهما كانت وخاصة المخاطر الحاصلة من جراء خطأ في تبليغ أو فهم التعليمات غير الخطية الصادرة عنه للفريق الأول، وبشكل عام يقر العميل بأنه يدرك ويتفهم خطورة التعامل بالأوراق المالية ويتحمل أية مسؤولية ناتجة عن ذلك منفرداً، والتي منها على سبيل المثال لا الحصر الأمور التالية:

أ- يقر العميل معرفته بمخاطر التعامل بالأوراق المالية بأنه يتوقع الخسارة المالية لجزء أو لكامل أو لأكثر من المبالغ المودعة من قبله في حسابه/حساباته بحيث يصبح حسابه مدين للشركة ويتعهد بأن يدفع للشركة رصيد حسابه المدين مباشرة ودون أي تأخير وكل ما يلحق به من فوائد مدينة ورسوم ومصاريف ونفقات وعمولات وعلاوات وغرامات واتعاب محاماة وطوابع وضرائب وغيرها فوراً وبدون تأخير وبدون حاجة الى اشعار أو إخطار، ويدرك العميل بأنه المسؤول الوحيد عن أي رصيد مدين في حسابه و/أو حساباته لدى الشركة وبأنه يتحمل وحده كافة المصاريف والعمولات والديون والفوائد المتراكمة، ودون أن تتحمل الشركة أدنى مسؤولية نتيجة تسهيل و/أو بيع الأوراق المالية.

ب- يقر العميل بمعرفته وموافقته على تحمل كافة المخاطر التي تتعلق بالأوراق المالية التي يقوم بالاستثمار بها من خلال شراءها في البورصات الأجنبية والتي منها على سبيل المثال لا الحصر الحالات التالية:

- حالة افلاس أي شركة مصدرة للورقة المالية المشتراة وبالنتيجة شطب ادراجها وشطبها من حسابه و/أو

- إعادة هيكلة رأسمال أي شركة مصدرة للورقة المالية المشتراة الأمر الذي ينتج عنه انخفاض عدد الأوراق المالية في حسابه و/أو

- إيقاف التداول على الورقة المالية المشتراة لأجل غير محدد لأي سبب و/أو

- انخفاض قيمة الورقة المالية بشكل تصبح قيمتها متدنية جداً و/أو

- توقف الوسطاء الأجانب عن قبول أوامر التداول على الأوراق المالية على سبيل المثال لا الحصر

- الأسهم ضمن نشرة (PINK SHEET) و/أو (OTCBB) و/أو إيقاف خدمة التداول بها ولأي سبب

كان وبدون أدنى مسؤولية على الشركة.

- بحال أصبحت الورقة المالية المشتراة (worthless shares) وهي الأوراق المالية التي فقدت

قيمتها السوقية و/أو تكون قيمتها السوقية متدنية جداً والتداول عليها شبه معدوم، الأمر الذي

يترتب عليه تعليق التداول على هذه الورقة المالية لأي سبب كان من قبل الوسطاء الأجانب أو

الحافظ الأمين أو الأسواق المالية المدرجة فيها على ضوء ذلك يتم استبعادها من حساب العميل لدى

الشركة على ضوء استبعادها من حساب الشركة المجمع لدى الوسطاء الأجانبين و/أو أي ورقة مالية تنطبق عليها هذه الحالة وبحال تغيير تصنيف هذه الورقة المالية وعودتها للتداول سوف يتم رفع التعليق وظهورها مجدداً في حساب العميل لدى الشركة وبدون أدنى مسؤولية على الشركة وفي جميع الأحوال يقع على عاتق العميل متابعة مثل هذه الأوراق المالية بنفسه.

• بحال أصبحت الورقة المالية المشتراة (delisted shares) وهي الأوراق المالية التي يتم شطبها من سجل الأوراق المالية المتداولة بالأسواق المالية المدرجة بها و/أو يتم تجميد أو إلغاء إدراجها وإيقاف التداول عليها بقرارات من الجهات الرقابية بحسب التشريعات المعمول بها في البورصات الأجنبية فيتم استبعاد هذه الأوراق المالية من حساب العميل لدى الشركة على ضوء استبعادها من حساب الشركة المجمع لدى الوسطاء الأجانبين أو الحافظ الأمين أو الأسواق المالية وعليه لن تظهر هذه الأوراق المالية ضمن حساب العميل لدى الشركة ولن يكون هناك تداول على هذه الأوراق المالية كونه تم شطبها من سجل الأوراق المالية وفي جميع الأحوال يقع على عاتق العميل متابعة مثل هذه الأوراق المالية بنفسه.

• أي حالات أخرى.

حيث ينحصر دور الشركة في هذه الحالات و/أو غيرها بإشعار العميل بهذا الإجراء فقط وبأي طريقة متاحة ومقبولة لدى الشركة ويلتزم العميل بتعويض الشركة عن أي عطل أو ضرر قد يلحق بها جراء عمليات التداول التي تتم على حسابه قبل ترحيل الحالات المبينة أعلاه و/أو غيرها من الحالات و/أو لأي سبب كان مضافاً لها بدل العمولات والرسوم والمصاريف والنفقات والغرامات والفائدة والضرائب و/أو فرق الأسعار وغيرها.

15- يقر العميل بعلمه وبمعرفته التامة وبموافقته بأن الشركة لا تتحمل أي التزام أو مسؤولية أو تعويض عن أي عطل أو ضرر أو ربح فائت أو فوات منفعة أو غيرها فيما يتعلق بالنتائج المترتبة على انقطاع سير أعمالها بسبب القضاء والقدر أو القوة القاهرة أو تعطل أجهزة العمل الداخلية أو الخارجية أو أعمال الشغب أو الإضرابات المدنية أو العصيان المسلح أو الحروب و/أو نتيجة تجميد أموالها وحساباتها و/أو تقييد نشاطاتها وأعمالها أو سحب التراخيص الممنوحة لها أو وقفها أو الغائها أو وقف الشركة عن العمل أو وقفها عن مزاولة أي من نشاطاتها بداعي عدم الترخيص أو لأي سبب آخر وذلك بموجب قرارات من الجهات ذات العلاقة و/أو قرارات الجهات الرسمية و/أو الرقابية و/أو المنظمة محلياً و/أو إقليمياً و/أو دولياً أو أي سبب خارجة عن سيطرتها و/أو أي إغلاق بتعطيل المستخدمين عن العمل أو نتيجة تعرض شركات الوساطة و/أو البنوك المراسلة و/أو البورصات والأسواق المالية لمثل هذه الظروف أو نتيجة خطأ أو إهمال الفريق الثاني أو الغير، وتدرج ضمن حالات القوة القاهرة على سبيل المثال لا الحصر إفلاس و/أو تعليق أعمال الوسيط الأجنبي و/أو تجميد نشاطاته و/أو الحجز على أمواله المنقولة وغير المنقولة ومن ضمنها الأوراق المالية في البورصات الأجنبية لمصلحة العميل و/أو توقف الوسطاء الأجانبين عن التعامل مع الشركة جزئياً أو كلياً أو إيقاف التعامل ببعض الخدمات وعموماً أي حالات تخرج عن إرادة وسيطرة الشركة.

- 16- يقر العميل بحق الشركة بوقف خدمات الوساطة المالية المقدمة من قبلها بالبورصات الأجنبية لأي منتج أو أوراق مالية بأي وقت وبدون شرط أو قيد وعلى سبيل المثال لا الحصر توقف الشركة عن تقديم خدمات التداول والوساطة على أسهم (OTCBB) و (PINK SHEET) حيث يعطى العميل مهلة لتوفيق أوضاع حسابه و/أو تحويل مثل هذه الأسهم الى أي جهة أخرى إن أمكن و/أو بيعها من خلال السوق مباشرة وبحال مرور مدة الإشعار بدون أن يقوم العميل بأي إجراء فإنه يفوض الشركة ببيع مثل هذه الأسهم بالكامل وعلى مسؤوليته الكاملة و/أو اتخاذ الإجراءات التي تراها الشركة مناسبة.
- 17- يقر العميل بعلمه و معرفته التامة و موافقته على ابقاء رصيده النقدي مهما بلغ لدى الوسطاء الأجبيين و/أو الحافظ الأمين حتى وان تجاوزت فترة التسوية المتعارف عليها ضمن تشريعات و/أو قوانين البورصات الأجنبية، وعلى مسؤوليته الشخصية و دون تحمل الشركة و/أو أي من موظفيها أي مسؤولية و/أو تبعات، كما يقر العميل بعلمه ومعرفته و ادراكه بأن الأوراق المالية و/أو الارصدة النقدية لدى الوسطاء الأجبيين و/أو الحافظ الأمين تكون مسجلة بإسم الشركة.
- 18- يقر العميل بأنه وقبل التوقيع على هذه الاتفاقية قد اطلع على جميع القوانين والأنظمة الضريبية المفروضة عليها وأنه مدرك لجميع أحكامها ويفوض العميل الشركة تفويض مطلق لا رجعة فيه وبدون أي اعتراض بالإفصاح عن البيانات والمعلومات الخاصة به و/أو بحساباته لدى الشركة لأي جهات محلية و/أو خارجية وبدون شرط أو قيد.
- 19- يقوم العميل باستكمال اجراءات فتح الحساب والتي تتضمن كامل المعلومات والمستندات مع مراعاة الالتزام بتعليمات مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب .
- 20- يحق للفريق الاول وضع قيود على التداول بالقدر المسموح به بموجب القوانين لاسباب اما حكم قضائي او اقتطاع ضريبي او حجز تحفظي او رصيد مدين في الحساب او طلب من جهة حكومية ويقوم العميل بتعويض الشركة عن المطالبات او الخسائر التي تكبدتها.
- 21- يقر العميل بأنه غير مصنف من قائمة الاشخاص المحظورين او من قائمة الدول المحظورة وللشركة الحق في رفض او تقييد العميل عن القيام ببعض الانشطة أو كلها اذا تبين انه خاضع للعقوبات الاقتصادية بموجب القوانين المطبقة .
- 22- يقر العميل بعلمه وموافقته بأن الشركة لا تتحمل أي التزام أو مسؤولية أو تعويض عن أي عطل أو ضرر أو فوات منفعة أو غيرها فيما يتعلق بعدم قدرتها على تسليمه قيمة بيع الأوراق المالية نتيجة أية قيود مفروضة من البنوك المركزية الخارجية أو البنك المركزي الأردني أو القرارات السياسية الداخلية أو الخارجية ويشمل ذلك عدم القدرة على تحويل العملة الى أخرى أو عدم القدرة الى تسليم رصيد العميل بعملة السوق الذي تمت فيه أو اذا كان هناك عمولات ورسوم عالية على عملية تحويل العملة الى عملة أخرى أو نتيجة تحويل المبالغ من بنك الى آخر داخلياً أو خارجياً وغيرها من الحالات التي لا يد للشركة بها وبدون أدنى مسؤولية على الشركة أو أي من موظفيها.

- 23- يلتزم العميل بدفع بدل العمولات والرسوم والمصاريف والغرامات والفائدة والضرائب و الفرق الأسعار وغيرها من المبالغ بالغاً ما بلغت عن كل عملية تداول بالأوراق المالية وذلك بغض النظر عن ناتج الربح أو الخسارة نتيجة هذه العمليات بحسب نشرة العمولات المطبقة والمعتمدة لدى الشركة والتي يقر العميل انه اطلع ووافق عليها، وتحتفظ الشركة بحقها في تعديل نشرة العمولات حسب رأيها وحدها وفي أي وقت ودون سابق اشعار.
- 24- يلتزم العميل بدفع بدل العمولات والرسوم والمصاريف والغرامات والفائدة والضرائب و الفرق الأسعار وغيرها من المبالغ بالغاً ما بلغت التي قد تترتب على حسابه لصالح أطراف أخرى مثل الحافظ الأمين والوسطاء الماليين الخارجيين الأجنيين وغيرهم الذي يتم تنفيذ أوامر العميل من خلال الشركة بواسطتهم.
- 25- يقر العميل بأن الهدف الأساسي من هذه الاتفاقية هو تداول الاوراق المالية في البورصات الاجنبية لصالحه بواسطة اجهزة وكوادر الشركة وعلى مسؤولية العميل الكاملة ودون اي التزام على الشركة و/أو أي من موظفيها بتقديم النصيحة او المشورة المالية او القانونية او الفنية او اي توجيه بهذا الخصوص، ولا يجوز للعميل اعتبار اي معلومة من خلال الخدمات و/أو نظام التداول الالكتروني على انها توصية بشراء او بيع اوراق مالية ويقر بأنه وحده يتحمل المسؤولية عن قراراته الاستثمارية والصفقات والاوامر الصادرة عنه واعتماده على تلك المعلومات وان الشركة لن تتحمل اية مسؤولية عن دقة وصحة وملائمة تلك المعلومات .
- 26- من المتفق عليه بين الفريقين بأن الشركة لا تتحمل أي مسؤولية نتيجة أي تأخير قد يحصل في نقل الأوامر والتعليمات و/أو عدم تنفيذ الأوامر والتعليمات اذا كان التأخير و/أو عدم التنفيذ نتيجة لأسباب لا علاقة لموظفي الفريق الأول بها وخارج عن إرادتهم، ويقر العميل بأن الشركة لا تتحمل أي مسؤولية عن أي خسارة أو ضرر يتكبده العميل نتيجة عدم تنفيذها لواجباتها بموجب هذه الاتفاقية اذا كان ذلك نتيجة أي قانون أو نظام أو تعليمات وعموماً أي تشريعات مطبقة محلياً و/أو في البورصات الأجنبية أو نتيجة أي ظروف قاهرة محلياً أو أجنبية تمنعها من تأدية أو تنفيذ طلب العميل أو أي من تعليماته أو أوامره.
- 27- يحق للشركة تعليق الدخول الى الخدمات دون اخطار مسبق للعميل اثناء تحديث و/أو صيانة نظام التداول الالكتروني.
- 28- يقر العميل بعلمه وموافقته بحق الشركة بالاحتفاظ بالأوراق المالية في البورصات الأجنبية لمحفظتها الشخصية وإنه من حقها عدم بيعها و/أو شراؤها وذلك بالحالات التي يعطي العميل أمر للشركة ببيعها و/أو شراؤها، وينحصر حق العميل بتثبيت قيود العمليات التي طلب تنفيذها على حسابه لدى الشركة وحسب السعر والكمية التي طلبها فقط كون الشركة في هذه الحالة تكون الطرف المقابل كما هو مبين بالبند (8) أعلاه وتكون نقلت الأوراق المالية من حساب العميل الى محفظتها الشخصية وتحملها عنصر المخاطرة في هذه الحالة.
- 29- يقر العميل بصحة جميع الحركات والتعليمات والأوامر والتداول وعموماً جميع التعليمات والأوامر التي ترد من وكيله القانوني بموجب وكالة عدلية و/أو من المفوض بموجب تفويض خطي وعلى مسؤوليته الكاملة وبدون أدنى مسؤولية على الشركة وبحال كان المفوض على حساب /حسابات العميل مفوض بموجب تفويض خطي فان العميل يتنازل عن مصادقة هذا التفويض لدى كاتب العدل ويسقط حقه بالطعن بصحة التفويض و/أو الحركات والتعليمات التي ترد من المفوض ولأي سبب كان .

- 30- يقر العميل بأن احكام وشروط الاتفاقية وملحقاتها تشمل وكلاءه وتضل ملزمة لورثة العميل والمتنازل اليهم الذين توافق عليهم الشركة بموافقة خطية وان اي تنازل يتعارض ويخالف الاحكام والشروط في هذه الاتفاقية يعتبر ملغيا وباطلا.
- 31- يوافق ويقر العميل بأن للشركة الحق في تعديل هذه الاتفاقية سواء بتعديل أي من بنودها الحالية أو إضافة بنود ونصوص جديدة في أي وقت على أن تقوم الشركة بإشعار العميل بهذه التعديلات اما بالبريد الإلكتروني و/أو عبر الموقع الإلكتروني الرسمي للشركة و/أو أية وسيلة أخرى تراها الشركة مناسبة قبل ثلاثة أيام على الأقل من تاريخ نفاذ التعديل و/أو الإلغاء و/أو الإضافة. وبحال مرور ثلاثة أيام على تاريخ الاشعار بدون ورود أي اعتراض خطي من قبل العميل تعتبر هذه التعديلات موافق عليها من قبل العميل وتعتبر جزء لا يتجزأ من هذه الاتفاقية.
- 32- من المتفق عليه بين الفريقين أن أي تعديل أو تشريعات أو قوانين أو أية معايير جديدة تضعها الجهات المنظمة والرقابية على الأسواق المالية والبورصات الأجنبية محلية كانت و/أو خارجية تطبق على هذه الاتفاقية دون ضرورة لإشعار الفريق الثاني بذلك وانه وفي حال صدور اي حكم قضائي من قبل الجهة المختصة فان الالغاء او التعديل ينحصر على هذا البند دون ان يؤثر على باقي بنود الاتفاقية .
- 33- يقر العميل بأن أي تسامح من جانب الشركة صراحة أو ضمناً عن أي بند من بنود هذه الاتفاقية لا يؤثر على نفاذ كافة شروط هذه الاتفاقية واحكامها كاملة في مواجهة العميل، ولا يعتبر تسامح الشركة هذا تنازلاً عن أي من حقوقها أو انتقاصاً منها، ولا يشكل بأي شكل من الأشكال التزاماً على الشركة تجاه العميل.
- 34- للشركة الحق في انهاء كافة الصفقات والاتفاقيات في كل من الحالات التالية التي تشمل وفاة العميل او عدم اهليته او اشهار افلاسة او ان الضمانات غير كافية او عدم تزويده للشركة بأية معلومات مطلوبة.
- 35- من المتفق عليه أنه وبحال قيام العميل بإعطاء أوامر البيع و/أو الشراء من خلال وبواسطة التداول الإلكتروني و/أو من خلال التطبيق الإلكتروني، يقر العميل بعدم وجود مجال للطعن بصحة العملية المنفذة ويقر مقدماً بصحة هذه الأوامر ويفوض الشركة تفويضاً مطلقاً لا رجعة فيه ولا نكول عنه بتنفيذ هذه الأوامر على مسؤوليته الشخصية مع مراعاة أن لا يتعارض ذلك مع القوانين والأنظمة والتعليمات والقرارات التي تصدر من الجهات ذات العلاقة التي تنظم هذا الموضوع.
- 36- يقر الفريق الاول بارسال كشوفات الحساب والاختارات والمستندات على العنوان الموجود على نموذج فتح الحساب سواء بريد الكتروني او بريد عادي او على اي عنوان اخر يطلب العميل ارساله اليه ، كما يقر العميل بانه يقوم بمراجعة الاشعارات والمراسلات والسجلات الخاصة بالصفقات فور استلامها عبر وسائل الاتصال ويحق للعميل الاعتراض خلال يوم عمل من استلامه له باعترض كتابي من خلال اما البريد الالكتروني او تسليمه باليد وبعد ذلك لا يحق للعميل الاعتراض ويعتبر موافقة وتصديقاً منه على ما جاء فيها.
- 37- يقر ويضمن العميل الالتزام بالاحكام والشروط المذكورة في هذه الاتفاقية وملحقاتها دون ان يترتب عليها مخالفة لأي من القوانين والانظمة او تعارض في النظام الاساسي وعقد التأسيس للشركة ويقوم الفريق الاول بتزويد الفريق الثاني بأية اوراق او نماذج خلال فترة زمنية معينة وفي حال الاخلال يحق للفريق الاول انهاء الاتفاقية في او وقت وتعتبر الاتفاقية التزام قانوني وملزم تجاه العميل .
- 38- يقر الفريق الثاني ان جميع المعلومات التي قدمها للفريق الاول صحيحة ومتطابقة وفعلية وانه لم يخفي أي وقائع او حقائق من شأنها ان تؤثر على قرار الفريق الاول بفتح الحساب وانه سيعمل على اداء كافة التزاماته بدقة وامانه

وحسن نيه وفي حال الاخلال بذلك فانه مسؤول عن أية اضرار قد تلحق بالفريق الاول ويتعهد بتبليغ الفريق الاول خطيا عن اي تغيير لاحق في اي من البيانات المذكورة .

39- يقر العميل على أنه اطلع وتفهم تعليمات تنظيم تعامل شركات الخدمات المالية في البورصات الاجنبية وعلى كافة بنود الاتفاقية وعلى النشرة الارشادية الصادرة عن هيئة الاوراق المالية كما ويتعهد العميل بالالتزام بالتعليمات النافذة وبأي تعديلات قد تطرأ عليها من قبل مجلس مفوضي هيئة الاوراق المالية وتوفيق اوضاعه طبقا لذلك.

40- تكون مدة الاتفاقية سنة ميلادية واحدة تبدأ من تاريخ توقيع الاتفاقية وتجدد هذه الاتفاقية تلقائيا - دون حاجة لتنظيم اتفاق جديد - ما لم يشعر اي من الفريقين الفريق الاخر خطياً برغبته بإنهاء الاتفاقية.

41- يحق لكل من الفريق الاول والفريق الثاني انهاء الاتفاقية في اي وقت من خلال اشعار خطي من الفريق الاول للثاني قبل (30) يوم من تاريخ الانهاء بشرط عدم التأثير على شروط واحكام الاتفاقية ويقر العميل عند انهاء الاتفاقية قد تستغرق عملية التحويل بعض الوقت وهناك نوعان من الانهاء :

- انهاء الاتفاقية الاجباري :يقوم الفريق الاول بانهاء العقد في حال اخلال العميل بالانظمة والتعليمات الخاصة بالتداول او كان العميل من الاشخاص المحظور التعامل معهم او اذا تعرض العميل للافلاس او اي دعاوي او شكاوي او عدم صحة البيانات بخصوص الضمانات المتعلقة بشراء الاوراق المالية .

- انهاء الاتفاقية الاختياري :يقوم الفريق الثاني بطلب خطي لانهاء العقد قبل تاريخ الاستحقاق بعد تسديد كامل التزاماته وارصدة حساباته المدينة مع دفع جميع العمولات والرسوم والغرامات والمصاريف المترتبة عليه .

42- في حال وجود أي شكوى و/أو اعتراض من قبل العميل على اي عملية بيع و/أو شراء و/أو على كشف الحساب فيكون عليه مراجعة الشركة ابتداء اما عن طريق الحضور شخصياً أو الاتصال بالشركة هاتفياً او كتابياً من خلال البريد الالكتروني. وبيان اوجه الاعتراض بشكل مفصل والسعي لحل موضوع الاعتراض، ويقوم الفريق الأول بدراسة وبحث فحوى الاعتراض واجراء اللازم خلال 48 ساعة عمل، وفي حال عدم قبول العميل بنتيجة الحل المتخذ من الفريق الأول يكون عليه التوجه الى السادة هيئة الأوراق المالية وعرض موضوع الاعتراض عليهم كونهم الجهة المنظمة والمسؤولة عن حل الخلافات للشركات المرخصة.

43- تتكون هذه الاتفاقية من مقدمة وثلاثة واربعون بنداً بما فيها هذا البند واحتفظ كل فريق بنسخة موقعة منها حسب الاصول وتم التوقيع عليها بتاريخ /.... /..... ومن المتفق عليه بين أطراف الاتفاق على انه نظرا لان هذا الاتفاق يتكون من عدة صفحات فان توقيعه على الصفحة الاخيرة من قبل اطرافه يعتبر توقيعاً على جميع صفحاته تبعاً لذلك فلا يحق للعميل الطعن في مضمون أية صفحة من صفحات هذا الاتفاق بداعي عدم توقيعها.

الفريق الأول

شركة أجياد للأوراق المالية ذ.م.م

الفريق الثاني

العميل

_____ الاسم:

_____ الاسم:

_____ التاريخ:

_____ التاريخ: